

على وفق ما يراه المسلمون ملتدءا مع نصوص الشارع على أى وجه من وجوه الاعتبار الشرعية التي لا أريد أن أدخل في تفاصيلها، فلم يكون نظامنا ثيوقراطيا، وطنامهم ديمقراطيا؟ "إن هي إلا أسماء سميتوها"

ثم تأتى بعد هذا مسألة المسؤولية: لم يقل أحد من المسلمنى إن الخليفة أو أحداً من وزارئة غير مسئول إلا أمام الله، ولم يقل أحد من الخلفاء مثل ما قال لويس الخامس عشر (إن الخليفة وحده - دون الأمة - له حق إقرار التشريع والتقنين) فلا بد من رأى الجماعة، والخليفة فرد - من بين الأفراد - اختير ليقوم بينهم مقام الوكيل في تنفيذ أغراض الموكل، وللموكل في كل وقت محاسبته متى خالف شرطاً من شروطه الوكالة المنصوص عليها، أو المعروف بداهة أنها شروط للوكالة، وله عزله من الوكالة على نحو من الأنحاء التي نص عليها الفقهاء ومن كتبوا في الأحكام السلطانية التي بينوا فيها مواطن عزل الخليفة وما يستحق به العزل، وما ينعزل به من تلقاء نفسه، وكيف يحاسب وكيف يقاضي، إلى غير ذلك مما لسنا بسبيل الحديث عنه الآن وقد نعرض له عند الكلام على تفاصيل هذه المسائل ودقائقها.

وإنك لو نظرت إلى آيات القرآن الكريم لوجدت الخطاب في أغلب الآيات المتصلة بنظام الحياة موجهاً للأمة "براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين". "فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به" إلى غير ذلك من مئات الآيات والأحاديث الشريفة، والخليفة مسئول كأي فرد أمام الله من ناحية وجوب العمل على وفق الحدود العامة للتشريع، ولكن ذلك أمر آخر غير ما نحن فيه، فلم يترك الخليفة لجزاء الضمير أو العقاب الأخرى فحسب، ولكنه كان ولا يزال - على ضوء القانون الإسلامى - معرضاً لأدق أنواع الحساب، وهو غير معفى من المسؤولية التي أسلفت الحديث عنها.

والتاريخ الإسلامى من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام شاهد على الحوادث التي وقف فيها المسلمون ليبرئوا عهدهم، ويريحوا ضمائرهم، ويحاسبوا المسئولين عما يرونه لا يتفق وما